تعالى سمعه قبل التقريب ثم كان الآن تعالى الله عن ذلك علوا عن العوارض
الطارية قال وهذه من عسر المسايل الا لهينة انتهى دون
الايجاب والالقاء ان الفعل الفاعل فيكونا حادثين او قديمين
هذا واعلم ان غاية ما افاده القاطع نفي الايجاب الذي كفر به
الفلاسفة زعموا ان الصانع علة وبنوا عليه انه لا يصح زيادة
ولا نقص اذ لا بد من معلول الواجب على الوجه الذي هو به في شرح
المسايرة للكمال بن وقول الغزالي في التوكل ليس في الامكان ابدع
مما كان مدسوس عليه او سرى من كلام الفلاسفة او قيل بالنظر
لتعلق علم الله بما كان صار لا يمكن غيره هذا مراده وسبق لك ما
يتعلق به عند قوله بديع الحكم وقلنا لك هناك انه محمول على ما
تسعه عقولنا من جملة ما يقال ثم رايت ولله الحمد ما يويده وذلك
ان معظم ما في كتاب الاحيا مستمد من كتاب قوت القلوب لابن طالب
المكي فان الغزالي دايما يشرب من بحره في ذلك وقد صرح في بعض
مواضع الاحيا بالنقل عنه وقد قال ابو طالب في كتاب التوكل ما نصه
اعلم يقينا ان الله لو جعل الخلايق كلهم من اهل السموات والارض على
علم اعلمهم به وعقل اعقلهم عنه وحكم احكمهم عنده ثم لو زاد كل واحد
من الخلايق مثل عدد جميعهم واضعافه علما وحكمة وعقلا ثم كشف لهم
العواقب واطلعهم على السرائر واعلمهم بواطن النعم وعرفهم دقايق
العقوبات واطلعهم على خفايا اللطف في الدنيا والاخرة ثم قال لهم دبروا
الملك بما اعطيتكم من العلوم والعقول عن مشاهدتكم عواقب الامور ثم
اعانهم على ذلك وقواهم له لما زاد تدبيرهم على ما نراه من تدبير الله تعالى
من الخير والشر والنفع والضر جناح بعوضة ولا اوجبت العقول والمكاشفات
ولا العلوم والمشاهدات غير هذا التدبير ولا قضت بغير هذا التقدير
الذي تعاينه وتنقلب فيه ولكن لا تبصرون وما يعقلها الا العالمون هذا
كلام ابن طالب فاجمله الغزالي حتى قيل ما قيل وهذا شرح القصة

فلم

فلم ينظر فيها لقدرة القادر في الامكان بل لحال الخلق فاحفظه وان لم يعرج
عليه ابن العربي فيما نقلناه عنه سابقا فارجع له ان شيت وهذا اصل القصة
ولله الحمد ولنرجع لما نحن فيه فاتفق المسلمون على انه مريد قادر ثم قالت
المعتزلة بذاته وقال الجمهور اهل السنة الصفات وجودية زايدة على الذات
قايمة بها يصح ان ترى وفسقوا من نفاها ثم اختلفوا هل وجودها وقدمها
ذاتي لان الاله الواحد الذات المتصفة بالصفات كما ياتي او ممكنة في
على ما المفخر ومن تبعه واجبة لما ليس عينه ولا غيرها وان لم تفهم له امكان
حصولا فان الصفة مجردة عن الموصوف مستحيلة الا ان يريد بقطع
النظر عن هذا الموصوف بخصوصه فلا ينافي موضوعها فاما الكنى فيه ما فيه
ومما رد به انه لو كان العلم مثله ممكنا لكان الجهل ممكنا لانه مقابله ولا يخفاك
ان الامكان الذاتي لا يضر انما يضر امكانه لله وهو يقول باستحالته عليه
ضرورة وجوب العلم له فتدبر وقالت المعتزلة يلزم تعدد القدما فرد
بانها ليست منفكة والزموا ان تكون الذات غير مستقلة لانها الصفات
وان العلم هو القدرة الخ لان الكل الذات الواحدة وحيث جاز عالم بلا
علم لزم علم بلا عالم اذ لا فرق في التلازم على انه نظير اسود بلا سواد
وهو بديهي الفساد وكلها تقبل الدفع فانهم معترفون بتغاير المفاهيم
الاضافية وان قال اليوسي اذا ردوها الاعتبارات لزم نفيها اذ لا
ثبوت للاعتبار الا في الذهن وهذا مما يويد نافي ثبوت الاعتبار
فاحفظه وامثاله في الخيالي والكستلي على عقايد النسفي واللفظ
للاول على الاستدلال بالمشتق في السعد ان اراد اقتضا ثبوت
الماخذ في نفسه بحسب الخارج فمنقوض بمثل الواجب والموجود وان
اراد ثبوته لموصوفه بمعنى اتصافه به فلا يتم بذلك غرضهم وفي عيلي
الحكم على الاول في دفع النقض قيل فرق لان الماخذ ثبتت عن ذاته
قلنا لم تثبت في حقه تعالى عند الخصم ثم قال الخيالي بعد ما سبق بقوله ما نصه قال صاحب المواقف
قال صاحب المواقف لا حجة على ثبوت امر سوى الاضافة التي لا تثبت في عين الاضافة
وفي عبد الحكيم ما نصه بالحرف

Copyright King Saud University